الأبعاد الأخلاقية وعلاقتها بتدعيم الحوكمة الجيدة

د. زكرياء بله باسي
أستاذ بجامعة الوادي- الجزائر

لا تفتأ الأوساط الاقتصادية العالمية أن تطالعنا بالعديد من المصطلحات والمفاهيم على فترات متقاربة، بالأمس " عولمة وخوصصة " واليوم " إفصاح وشفافية وحوكمة " .

إن مثل تلك المصطلحات والمفاهيم، تعبير من واضعيها عن حاجة ما وصل إليه الواقع الاقتصادي في تغيره، ومحاولة منهم لتوصيف بيئة ملائمة، يتحقق من خلالها أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية، ورفع القدرة التنافسية للشركات، وتيسير اندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي، وتحرير التجارة الخارجية، وذلك من خلال تطبيق معايير عامة، واعتناق مصطلحات ومفاهيم واحدة، تساهم وتيسر عملية الاندماج والتكامل بين الاقتصاديات المختلفة، وخاصة بعد ثورة الاتصالات والمعلومات التي قربت الفواصل بين أقطار الكرة الأرضية، بحيث أصبح الناس وكأنهم يعيشون في قرية كونية واحدة.

والواضح أن مثل تلك المصطلحات الاقتصادية المستحدثة، تظل في دائرة البحث العلمي والتجريب العملي المقارن، لفترة قد تطول أو تقصر، بالنظر إلى ما قد يحيط بها من غموض علمي أو مشكلات عملية في التطبيق، أو ندرة مراجعها في البحث، إلى أن تضبط وتستقر مفاهيمها الدقيقة في القاموس الاقتصادي.

وقد آثرنا معالجة هذه المداخلة، كبحث في ثنايا هذا الملتقى، باعتبار أن الإنسان هدف ووسيلة، سواء أكان حاكما أم محكوما، مقررا أم منفذا، لمبادئ وأسس الحوكمة الجيدة ليس في مقدوره غالبا، بمعيار غرائزه– ومنها حبه للمال– أن ينفذ تلك الأسس والمبادئ تنفيذا شفافا، مهما كانت دقة تلك المبادئ وشمولها، دون سياج من الأخلاق الحميدة يؤمن بها ويدافع عنها.

وفي إطار مضمون تلك المقدمة، قسم هذا البحث إلى ثلاث محاور على النحو الآتي: الحوكمة الجيدة وعناصرها، والأخلاق الحميدة وأبعادها، والأبعاد الأخلاقية وعلاقتها بتدعيم الحوكمة الجيدة.

المحور الأول: الحوكمة الجيدة وعناصرها

يهتم هذا البحث بمحاولة توضيح مصطلح " الحوكمة " وأسباب نشأته وتطوره وأهمية تطبيقه، وما يمكن أن ينتج على ذلك من آثار مع الوقوف على عناصر الحوكمة الجيدة، من ثنايا ما عقد حول الحوكمة من ملتقيات، وما سن لها من قوانين، وما ذكر حولها من آراء... وذلك على النحو الآتي:

أولا-مصطلح الحوكمة: التعريف والنشأة والتطور

ترجم المجمع اللغوي العربي، المصطلح الانجليزي: Governance إلى مصطلح " الحوكمة " أو " الحاكمية" عند المجمع العربي للغة في الأردن. والظاهر أن هذا المصطلح الانجليزي اسم مشتق من اسم: Government، دال على الأداة التي يقع بها الفعل، وتعني الإدارة والقيادة، كما تعني التدبير والضبط.

وقد نبت هذا المصطلح الاقتصادي الحديث في تقارير وتوصيات المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية منذ ما يزيد على خمسة عشر عاما، حيث قدمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تحت اسم " حوكمة الشركات " في إطار التوصية بتحديد الملكية والإدارة والفصل بينهما في الشركات العامة مع وضع معايير واضحة للمساءلة المحاسبية وآليات قوية للإفصاح والشفافية.

ويرجع تسارع انتشار الحوكمة إلى الانهيارات المالية في بعض الدول والشركات، وأبرزها الكارثة المالية التي أصابت دول جنوب شرق آسيا (عام ١٩٩٧)، ومسلسل سقوط وانهيار العديد من الشركات الكبرى، منها شركة " أنرون" وشركة " وورلدكوم " وشركة " بارملات " وغيرها(1).

وقد تبين أن وراء تلك الظاهرة الاقتصادية السالبة العديد من الأسباب المتداخلة منها: ضعف العمل بشكل مؤسسي، وما يترتب عليه من إهدار حقوق المساهمين، وضعف النظم القانونية، وما تترتب عليها من إخلال بتنفيذ العقود، وتدني نوعية البيانات، وما ترتب عليها من تزوير في الحسابات وبالآتي التلاعب في الأرباح والميزانيات، فضلا عن ضعف الرقابة المالية، وخاصة رقابة ومتابعة أصحاب الشركات وأصحاب المصالح، وغير ذلك من الأسباب التي ساعدت على خلق بيئة ملائمة لتفشي الفساد المالي والمحاسبي(2).

وقد كان من أهم آثار تلك الانهيارات المالية، لبعض الدول والشركات، وما كشفت عنه استطلاعات (عن معهد جالوب) من انخفاض ثقة الشعوب في العديد من المؤسسات الرئيسية لمجتمعاتها وتراجع تلك الثقة في الشركات سواء الوطنية أم متعددة الجنسية، وفي مثل تلك الأجواء فإن التحدي الأكبر هو كيفية بناء تلك الثقة مجددا(3).

تلك الأسباب وغيرها، دفعت المؤسسات الدولية الاقتصادية والمالية، إلى اعتناق مفهوم أوسع " للحوكمة " لا يقتصر على حوكمة الشركات تحديدا بل ليمتد إلى حوكمة الاقتصاديات الوطنية بصفة خاصة، والاقتصاد العالمي بصفة عامة، من منطلق أن الشركات النوعية سواء كانت محلية أو عابرة للقارات، تمثل الأواني المستطرقة الاقتصادية، في تبادل التأثير والتأثر فيما بينها سلبا أو إيجابا في الفترة الطويلة.

وبذلك اتسع نطاق ومفهوم الحوكمة، وانصرف إلى كيفية وضع هيكل من عناصر أساسية معينة (الحوكمة الجيدة) تسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سيادة القانون، ويشكل منهجا للعمل الاقتصادي والمالي، ويساعد على تحديد الأهداف وسبل تحقيقها والرقابة عليها، ويضمن استمرارية مستدامة بأسلوب علمي يقاوم " أزمة الإدارة " ويُفعل أسلوب " إدارة الأزمة " في ظل تخطيط استراتيجي بعيدا عن التخطيط والعشوائية(4).

وقد أضحت الحوكمة في الوقت الراهن أحد المعايير التي تقيس بها مؤسسات التقييم الدولية قدرة المنشأة أو الشركة على رشد الإدارة وعمق ووضوح المعلومات المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصالح. وجودة ودقة البيانات المقدمة عن الشركة في موقعها على شبكة المعلومات الدولية.

ثانيا- تطبيق الحوكمة: الأهمية والآثار

نتيجة لعولمة الاقتصاد، وانفتاح الأسواق المالية، والتطور المتسارع لوسائل وأدوات انتقال رؤوس الأموال من الأسواق ذات الفوائض الكبيرة التي تبحث عن فرص استثمارها في الشركات، فإن ولوج موضوع " حوكمة الشركات " أصبح مطلبا ملحا لما يتطلبه من اعتماد لتطوير المعايير والبنى الأساسية الضرورية، واتخاذ خطوات إصلاحية جذرية وجريئة في التطوير، وإيجاد عدد من التشريعات القانونية والضريبية والإدارية والمالية والرقابية، وفي تطوير فاعلية الإدارات الرشيدة، لرفع مستوى أداء القيمين على إدارة المنشآت الاقتصادية، وفي اعتماد معايير المصداقية والشفافية والعدل والمساءلة.

كل ذلك- وغيره- في سبيل خلق بيئة اقتصادية جاهزة ومحفزة لجذب وتشجيع المستثمرين في ظل مناخات الثقة في حماية حقوقهم، وبهدف نمو مستدام في الاقتصاد الدولي بصفة عامة والاقتصاد النامي بصفة خاصة.

والواقع أن أهمية " حوكمة الشركات " وإدارتها إدارة رشيدة بعيدة عن الضبابية، وفي اتجاه الشفافية، إنما ترجع بالدرجة الأولى إلى أهمية تلك الشركات ذاتها، لما تلعبه من وجود هام ودور أساسي في مختلف القطاعات الاقتصادية، وما يترتب عليه من إسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في حل مشكلة البطالة، ورفع مستوى المعيشة، وتطوير وتنمية الصادرات والمساهمة في سد فجوة الادخار المحلي، وفجوة الصرف الأجنبي

– وخاصة في الاقتصاديات النامية – فضلا عن قدرة هذه الشركات على التجاوب والتأقلم السريع مع المتغيرات في الأسواق الاقتصادية، التي هي بطبيعتها دائمة التقلب والتغير.

كما ترجع أهمية " حوكمة الشركات " أيضا إلى رفع ثقة المستثمرين وتشجيعهم على زيادة معدل استثماراتهم، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تعاني – عكس الشركات الكبيرة – من مشكلات التمويل: تأسيسا وإنتاجا وتصريفا وتوسعا من جهة، وأهمية تلك الشركات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى. لا من حيث عددها فقط بل ومن حيث ارتفاع نسبة القوى العاملة بها، فعلى صعيد إعداد تلك الشركات فإنها تمثل ما متوسطه ٩٠٪ من المؤسسات والشركات على مستوى العالم المتقدم والنامي، ويصل هذا إلى الرقم إلى ٩٨٪ من مجموع الشركات في الولايات المتحدة، حيث تستوعب ما يفوق نسبة ٥١٪ من القوى العاملة في شركات القطاع العام والخاص(5).

إذن، بالنظر إلى أهمية وآثار تطبيق معايير حوكمة الشركات، أن تعقد العديد من المؤتمرات العالمية والمحلية تحت شعارات تدور حول " حوكمة الشركات " ومن أمثلتها:

– اختيار المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في " دافوس " بسويسرا في دورته الثالثة والثلاثين موضوع " الحوكمة وبناء الثقة " عنوانا له...وهو أمر فرض نفسه على فعاليات منتدى عالمي يعقد وسط مناخ اقتصادي يتسم بتدني درجة الاطمئنان ويشوبه الكثير من تراع درجة الثقة.

وقد أوصى هذا المنتدى، بضرورة تطوير كافة الأطر التنظيمية والمحاسبية والرقابية الكفيلة بحماية حقوق المساهمين والعملاء وأصحاب الصلة بالشركات من خلال تعظيم التطبيقات السليمة للقائمين على إدارة الشركة والحفاظ على حقوق الأطراف وأصحاب المصالح بها.

ثالثا– عناصر الحوكمة الجيدة:

يمكننا أن نستخلص بعض عناصر الحوكمة الجيدة من ثنايا ما تقدم: كالإفصاح– الشفافية – الإدارة الرشيدة– المعايير الواضحة للمساءلة المحاسبية– الرقابة المالية الفاعلة – سلامة التشريعات القانونية والضريبية– البعد عن الاحتكار – تطوير الأطر التنظيمية والمحاسبية – رفع مستوى نوعية البيانات.

إلا أن الأمر ما زال في حاجة إلى إمكانية الكشف عن المزيد من عناصر الحوكمة الجيدة من خلال التركيز على أهم الإصلاحات المطلوبة من الدول لتنفيذ الحوكمة هو الإصلاح النظام الضريبي، كمثال. وما يترتب عليه من

رفع المقدرة التنافسية بين الشركات، بالإضافة إلى أن تطبيق نظام الحوكمة بصفة عامة يحد من التدخل الحكومي والسياسي في الاقتصاد لإتاحة الفرصة لآليات السوق لتحقيق أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، أشار المفكر الأمريكي – اليباني الأصل " فرانسيس فوكوياما " في كتاب الأخير " بناء الدولة: الحوكمة والنظام العالمي في القرن الواحد والعشرين " (6). على دور " المؤسسات " ودور " الدولة " خاصة في البلاد الأكثر فقرا، والتي تبدو عاجزة عن إدارة الدولة: كالصومال وكامبوديا والبوسنة ورواندا، وأوضح أن مثل تلك الدول الضعيفة تعد مصدر انتهاك حقوق الإنسان، ومصدر أفواج المهاجرين ومأوى الإرهابيين – لهذا السبب كما " فوكوياما " – تحول الاهتمام الغربي من التركيز على الأسواق والتقليل من دور الدولة الذي كان سائدا في الثمانينات من القرن العشرين إلى الاهتمام بمؤسسات الدولة وحسن الإدارة.

ونرى أن الاهتمام الغربي والأمريكي خاصة، في بناء الدولة (من الديمقراطية) وحوكمة الشركات (من الناحية الاقتصادية) في البلاد العالم النامي بصفة خاص، يستدعي درجات متفاوتة من التدخل وانتهاك السيادة الوطنية لهذه الدول، الأمر الذي لا يتسق مع اعتبارات الاستقرار السياسي العالمي اللازم للمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بين الدول الغنية والدول النامية.

لذلك فمن الأجدر أن ترفع الدول النامية من مستوى حوكمة شركاتها من ناحية – كما أن الشركات ذاتها من ناحية أخرى – لا ينبغي له أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة للحوكمة وأساليب إدارة معينة، قد تكون في الأوقات غير المناسبة لها، وما يترتب على ذلك من اضطرابات في أعمالها، الأمر الذي يفضل معه المبادرة بتوفيق أوضاعها بنفسها في إطار متطلبات الحوكمة الجيدة.

المحور الثاني: الأخلاق الحميدة وأبعادها

تشترك الأديان السماوية – كالإسلام والمسيحية واليهودية – في أصولها لأن مصدرها واحد، هو الله الواحد الأحد وهدفها واحد، وهو توجيه الإنسان إلى طريق الكمال.. تصديقا لقوله الله تعالى في محكم تنزيله: " شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ " (7).

أما فروع تلك الأصول فهي الشرائع الخاصة بكل ملّة على حدة بما يناسب زمانها ومكانها وحالها قال تعالى: " لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاء اللّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً " (8).

ومن أهم الأصول المشتركة بين الأديان: التوحيد وهو دعوة كل رسول جاء من قبل الله، وكذا الأخلاق " (9).

" أصحاب الأخلاق الدينية يرون أن الإله هو مصدر الالتزام الخلقي، وأن فكرة الواجب إنما تبعت من قانون وضعه الله تعالى في تشريعه منذ الأزل، فأمر الله تعالى بألا تسرق أو تكذب إنما يعتبر التزاما أخلاقيا في نفس الوقت الذي يعتبر فيه التزاما دينيا، وهنا نجد أن الأخلاق تتطابق مع الدين وأن الفعل الخلقي هو في صميمه فعل ديني" (10).

ولما كانت الأخلاق من أصول الدعوات الإلهية فإن بحث ما هيتها وجوانبها وأثار الالتزام بها في الإسلام، ينصرف كذلك إلى سائر الدعوات الإلهية السابقة عليه.

وفيما يلي محاولة لتوضيح ماهية الأخلاق ومكانتها في الإسلام وآثار الالتزام بها وأهم جوانبها على النحو الآتي:

أولا: ماهية الأخلاق ومكانتها في الإسلام

ثانيا: أبعاد الأخلاق الحميدة

ثالثا: آثار الالتزام بالأخلاق الحميدة

أولا- ماهية الأخلاق ومكانتها في الإسلام:

الأخلاق: هيئة في النفس تصدر منها الأفعال بسهولة ويسر، من غير حاجة إلى فكر وروية. أي أن الأخلاق هي انفعال الظاهر بحركة الباطن وإرادته، فهي لهذا مرتبطة بالعقيدة والشريعة معا (11).

والأخلاق: هي السجايا النفسية الراسخة التي يصدر عنها السلوك البشري، وقد كلف المؤمنون بها، كالصدق والصبر والمواساة والوفاء بالعهد، والعفة، والإتقان والإحسان وهي ركائز – كما نرى – للمعاملات بين الناس (12).

لقد دل تاريخ الرسالات في جميع مراحلها، على أن السعادة التي جعلت هذه الشُعب سبيلا لها، لابد من الحصول عليها بحسن الخلق... ذلك أن الإيمان الذي يرجع فقط إلى مجرد العلم بوحدانية الله... والعبادة التي ترجع فقط إلى الصور والأشكال... والنظم التي ترجع فقط إلى مواد القوانين والفقه، ونظرة الإنسان للكون التي ترجع فقط إلى المظاهر العامة.. والمتعة بالحياة التي ترجع فقط إلى إصابة لذائذها – دل تاريخ الرسالات وإرشاداتها – على أن انقطاع هذه الشُعب في جوهرها عن شُعبة الأخلاق وانقطاع شعبة الأخلاق عنها، مما يهدم في النفوس وفي الحياة، الأثر الذي ترتبه الحكمة الإلهية في الإنسان على التكليف بهذه الشعب والإرشاد إلى التمسك بها.

وليس الخلق المطلوب في صون هذه الشعب التي يرجع إليها الدين عند الله، مجرد أن يعرف الإنسان الصدق فضيلة والكذب رذيلة، وأن الإخلاص سمو، والمكر والخداع انحطاط، ولا مجرد الحديث فيما بين الناس عن ذلك، ما زالالناس تخلوا عن الأخلاق الفاضلة.. إنما الخلق هو أفعال النفس وتأثرها بما ينبغي له أن يكون، فيفعل، وبما لا ينبغي له أن يكون فيترك، والخلق بهذا المعنى: هو الصمام لهذه الشعب كلها، فالعقيدة وما إليها دون خلق شجرة لا ظل لها ولا ثمرة، والخلق دون عقيدة، ظل لشبح غير مستقر(13).

ومن هنا كان للأخلاق أهمية كبيرة ومكانة سامية وعناية تامة في الإسلام. وليس أدل على ذلك من وصف الله تعالى، لرسوله الأمين – – صلى الله عليه وسلم – – بأنه مثل للأخلاق الفاضلة، فقال جل شأنه مخاطبا رسوله " وإنك لعلى خلق عظيم"(14) وقد بين الرسول ذو الخلق العظيم – أن مكارم الأخلاق جزء من رسالته، وانه بعث ليتممها، قال: " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق "(15).

وفي أحاديث رسول الله – – صلى الله عليه وسلم – – بيان لأهمية الأخلاق الفاضلة في الدنيا والآخرة، كما يتضح من قوله: " أول ما يوضع في الميزان حسن الخلق والسخاء.." (16).

ثانيا– أبعاد الأخلاق الحميدة:

الإنسان مركب من جسد مدرك بالبصيرة – الصورة الظاهرة – ويطلق عليها " الخلق " – بفتح الخاء وسكون اللام – وذلك بجانب الروح والنفس – الصورة الباطنة – ويطلق عليها " الخُلق " – بضم الخاء – ولكل من الصورتين هيئة إما جميلة وإما قبيحة، إما حسنة وإما سيئة.

والخُلق – الصورة الباطنة – عبارة عن هيئة في النفس راسخة عنها تصدر الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية، فإن كانت الهيئة بحيث تصدر عنها الأفعال المحمودة عقلا وشرعا. سميت تلك الهيئة خلقا حسنا،وإن كان الصادر عنها الأفعال السيئة سميت الهيئة خلقا سيئا، وللأخلاق في صورتها الباطنة قوى وأصول وفروع وعلامات: – تتمثل قوى الباطن في أربعة قوى هي: قوة العلم وقوة الغضب وقوة الشهوة وقوة العدل:

١. **قوة العلم**: حسنها وصلاحها في أن تصير بها سهلة إدراك الفرق بين الصدق والكذب في الأقوال، وبين الجميل والقبيح في الأفعال، وبين الحق والباطل في الاعتقادات، وبين الحلال والحرام في المعاملات، وثمرة تلك القوة هي: الحكمة، والحكمة رأس الأخلاق الحسنة، وهي التي قال الله تعالى في خيرتها " وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا "(17).

٢ . **قوة الغضب**: حسنها وصلاحها في أن يصير انقباضها وانبساطها على حد ما تقتضيه الحكمة، وحسن قوة الغضب يعبر عنها بالشجاعة، وإن مالت تلك القوة عن الاعتدال بالزيادة تسمى تهورا وبالنقصان تسمى جبنا.

٣ . **قوة الشهوة**: حسنها وصلاحها في أن تكون تحت ما تقتضيه الحكمة – أي ما يقتضيه الشرع والعقل– وحسن تلك القوة واعتدالها يعبر عنه بالعفة، وإن مالت عن الاعتدال بالزيادة تسمى شرها، وبالنقصان تسمى جمودا.

٤ . **قوة العدل**: تتمثل في ضبط الشهوة والغضب في إطار ما يقتضيه الشرع والعقل، والعدل ليس له طرفا زيادة أو نقصان بل له ضد واحد هو الجور. ومن خلال تلك القوى الباطنة نبعث أصول الأخلاق وهي الحكمة والشجاعة والعفة والعدل.

ومتى استوت قوى الخلق الباطنة الأربعة، واعتدلت أصولها شكلت الإطار العام للأخلاق الحميدة كلها. ومن فروع خلق الشجاعة: الكرم والنجدة، وإن مالت للإفراط أو التفريط، صدر عنها البذخ والتكبر والمهانة والمذلة.

ومن فروع خلق العفة: الحياء والقناعة، وإن مالت للإفراط أو التفريط صدر عنها الشر والخبيث، والحسد والشماتة.

ومن علامات حسن الخلق لدى الإنسان، أن يكون كثير الصلاح والعمل، قليل الأذى والزلل، عفيفا صدوق اللسان.

ثالثا– آثار الالتزام بالأخلاق الحميدة:

ما أشد وقع حكم الرسول صلى الله عليه وسلم على التي لم تلتزم بحسن الخلق – قيل له فيها: " إن فلانة تصوم النهار وتقوم الليل وهي سيئة الخلق تؤذي جيرانها بلسانها، فقال: لا خير فيها، هي من أهل النار "(18).

ما أشد وقع هذا الحكم على هؤلاء الذين يقفون من الدين عند الهمهمة بالتسبيح، وكثرة التحدث عن الفضيلة وصور العبادات وأشكالها، ثم ما كانت نفوسهم مقطوعة إلا على الغش والمكر والخداع، والملق والنفاق، يدبرون السوء، ويفسدون ما بين الناس من روابط مستعينين بتشويه الحقائق، ودس الأكاذيب والعمل على ستر كل ما يقوض دعائم الحياة الطيبة الفاضلة، هؤلاء في واقعهم ليسوا من التدين في شيء، وأن الله سبحانه لم يجعل

الإيمان به أساس دينه، ولم يجعل العبادات أركانا لهذا الدين، إلا لما تحدثه من أثر طيب في النفوس، يكون عنصرا لتكون الخلق الفاضل.

ولننظر في مثل قوله تعالى: "قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا" (19). لنعرف أن هؤلاء بوضعهم الخلقي، ومسلكهم بين الناس والمصالح العامة، استحلوا لأنفسهم ما بطن من الفواحش واستحلوا لأنفسهم الإثم والبغي بغير الحق، وتلك أمور محرمة في الإسلام.

فالإسلام يسمو بأخلاق المسلم. ويدعو إلى التحلي بمكارم الأخلاق في معاملته للناس، لأن الأخلاق هي الجانب التطبيقي للمسلم في سائر أعماله ومعاملته وعلاقته بالناس، وعن طريق السمو في العلاقات الإنسانية، يتشكل المجتمع الفاضل، ويصبح أفراده إخوة متحابين مترابطين، كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر، فالأخلاق الفاضلة إذن هي التي تصلح بها الأمة ويستقيم بها المجتمع، ويسود بها الحب والوئام بين أفراد البشر.

وبالنظر إلى تلك الأهمية العملية للأخلاق الحميدة، وأثرها الهام في حياة الفرد والجماعة، فقد شكلت الأخلاق احد الأركان الأربعة لبرنامج الإسلام للحياة الإنسانية بجانب العقائد والعبادات والمعاملات.

والأصل في تلك الجوانب – دون المعاملات – ورود الحكم الشرعي عنها: إخبارا بالعقائد، وإنشاء ورسما في العبادات، وكشفا وتصحيحا في الأخلاق مع التكليف بها جميعا (فعلا أو تركا).

والملاحظ في تلك الجوانب الثلاثة: العقائد والعبادات والأخلاق، هو الانقياد والتعبد، لذلك جاء بها الوحي على سبيل الاستيعاب، وجعلها الله تعالى أصولا ثابتة على ألسنة الرسل جميعا، لا مجال فيها للرأي والاجتهاد، إلا بمقدار ما تتفاوت فيه العقول من فهم النصوص الشرعية.

لذلك حرم الإسلام طرق الكسب غير المشروعة في المعاملات، ولأنها أيضا تخل بمفهوم الأخلاق، كالربا والتطفيف في الكيل والميزان والاحتكار والاغتصاب والسرقة، والغش والظلم والخداع، وحرم كل خبيث من الأقوال والأفعال والأشياء، وأباح كل طيب من أبواب الكسب كالمزارعة والمشاركة والمضاربة.

فالأخلاق الفاضلة لأزمة للإنسان في تعامله مع المال في كافة صورة وأوضاعه، فهي التي تقوم سلوكه وتطهر النفس البشرية من ضروب سوء الأخلاق تلك التي يترتب عليها ضرر للفرد والمجتمع.

المحور الثالث– الأبعاد الأخلاقية وعلاقتها بتدعيم الحوكمة الجيدة:

الواضح من العرض السابق عن الحوكمة الجيدة (المحور الأول) وعن الأخلاق الحميدة وأبعادها (المحور الثاني)، أن مضمون القضية العامة المثارة هي قضية " الإنسان والمال " وما العلاقة السليمة بينهما، في مجال الاقتصادي بصفة عامة، وحوكمة الشركات بصفة خاصة، من حيث كون الإنسان فاعل والمال مفعول به في اكتسابه وتملكه وتنميته والتصرف فيه– من جهة – وأن المال فاعل والإنسان مفعول به – من جهة أخرى – من حيث قوة غريزة حب الإنسان للمال ووسيلته للعيش وزينة الحياة الدنيا.

إذن، ما العلاقة التبادلية بين الإنسان والمال؟ وما هي أوجه التقابل بين الحوكمة الجيدة التي تهدف إلى إدارة المال برشد وشفافية، وبين الأخلاق الحميدة التي تمثل الحكمة والضمير فيمن يدير هذا المال؟ ثم كيف نرفع من المستوى الخلقي ونهذب الأخلاق إلى مرحلة الاعتدال الوسط بين الإفراط والتفريط؟

خلال هذا المحور، سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال التطرق إلى ما يأتي:

أولا– العلاقة التبادلية بين الإنسان والمال.

ثانيا– الأبعاد الأخلاقية وعلاقتها بتدعيم الحوكمة الجيدة.

ثالثا– طرق اكتساب وتهذيب الأخلاق.

أولا– العلاقة التبادلية بين الإنسان والمال:

خلق الله تعالى الإنسان ليجعله خليفة في الأرض، قال تعالى: " إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً"(20) وقد كرم الله تعالى الإنسان وكلفه بتعمير الأرض وفضله على كثير من خلقه، قال تعالى: " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً " (21). وبالنظر إلى أهمية المال للإنسان بصفة خاصة ولتعمير الأرض بصفة عامة استخلف الله تعالى الإنسان في المال أيضا، قال تعالى: "وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ"(22).

ومناط استخلاف الإنسان في المال، إبعاد هذا المال عن الباطل سواء في اكتسابه وتملكه أم في تنميته وإنفاقه، بحيث يظل المال بكافة صوره وأوضاعه في إطار الشرع، قال تعالى: " وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ " (23) ولأن المال هو عصب الحياة الدنيا، فإن الإنسان يحب المال ليس حبا بسيطا ولكن حبا جما– أي الحب الكثير مع الحرص والشره في جمعه – قال تعالى: " وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا "(24).

فالمال هنا هو الفاعل والإنسان هو المفعول به بالنظر إلى غرائزه في حب الحياة الدنيا وحب المال الذي هو عصب تلك الحياة.

لذلك حدد الإسلام تلك الصلة بين الإنسان والمال تحديدا دقيقا، فأعطى الإنسان الحق في اكتساب المال بالطرق المشروعة وهي جميع الطرق التي لا تخرج عن دائرة الحلال، دون أن تدفعه غرائزه إلى كسب المال وتملكه وتنميته وإنفاقه خارج تلك الدائرة، كالربا والغضب والباطل والظلم والغش والزور والسرقة والتطفيف في الكيل والميزان.

وقد خلق الله تعالى الإنسان، خبير بفطرته بما ينفعه أو يضره، وقدرته على فعل الخير والشر، قال تعالى: " بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ "(25)، لذلك فالإسلام جعل سعادة الإنسان أو شقاؤه منوطين بالتكليف الذي قوامه الحرية في تحمل المسؤولية عن كافة أعماله.

لذلك فإن صلة الإنسان بالمال وحبه الشديد له، وتكالبه على جمعه وتملكه، ظلت وسوف تظل من أهم العوامل الموجهة للسلوك الإنساني أفرادا وجماعات، وليس أدل على ذلك، من أن النظم الاقتصادية التي وضعها الإنسان قديما وحديثا كالرأسمالية والاشتراكية وغيرها، مهما اختلفت أسماؤها، إنما تعالج في الحقيقة قضية الصلة المتبادلة بين الإنسان والمال وتحاول تنظيم تلك العلاقة.

هذا "الضمير" الذي تحدث عنه المسلمون وغير المسلمين، بالنظر إلى أهميته في العلاقات الإنسانية عامة والمعاملات البشرية خاصة.

فقضية الضمير عند الإمام " محمود شتلوت " مفادها " إصلاح الظاهر نتيجة لإصلاح الباطن "(26)، والضمير عند

"ستيفن.ر.كوفي" هو بؤرة الدين، حيث القيم ومكارم الأخلاق، والجوانب المتعلقة بالهدف من الحياة، والحلال والحرام" ويقول أيضا: " إن وجود الضمير من أهم المبادئ المؤكدة في مجال الدين، وعلم النفس والاجتماع والفلسفة عبر التاريخ، حيث نجد صوت الضمير في أدب الحكمة، وفي الضمير الاجتماعي في علم النفس، ففي كل تلك المجالات نجد هذه الملكة تعالج دائما كجزء أساسي في الطبيعة البشرية " ويضيف ستيفن: " لا يكفي أن تنصت إلى ضميرك، ولكن يجب الاستجابة له، وعندما يضيع الانسجام بين سلوكنا وبين هذا الصوت، نبدأ بإقامة حاجز حول هذا الضمير بشكل يغلق كل حساسيتنا وإدراكنا لما يأتي به، إن عدم سماع صوت الضمير – هذا يقول – يصيب ذلك الضمير بالعمى "(27).

والمرجح أن غياب الضمير كجوهر للأخلاق، وما ترتب على ذلك من تزوير واختلاس وتلاعب في الحسابات والماليات، كان من أهم الأسباب وراء الكارثة المالية التي أصابت جنوب شرق آسيا (١٩٩٧م) وانهيار شركات كبرى وخروجها من السوق الاقتصادي.

فالواقع أن " الضمير " هو الذي يشكل الرقابة المالية الداخلية في الإنسان، التي من دونها تضمحل كافة صور وأساليب الرقابة المالية الداخلية والخارجية وتقل فعاليتها، تلك الرقابة الذاتية شكلت ظاهرة لدى الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ومنهم أبو بكر الصديق – رضي الله عنه –، الذي كان شديدا في مراقبة نفسه – وأهله – إلى الدرجة التي قال لأجلها عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –. "رحم الله أبا بكر فقد اتعب من جاء بعده"(28).

ثانيا– الأبعاد الأخلاقية وعلاقتها بتدعيم الحوكمة الجيدة:

تعددت ميادين الحوكمة، سواء على مستوى الشركات أم على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي، منها الميادين: الإدارية، القانونية، المحاسبية، الاقتصادية، والمالية، ولكل من تلك الميادين أبعادها وعناصرها تلك التي تسمو بالأداء إلى مرحلة الجودة، والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية، بحيث يشكل مفهوم الحوكمة – الذي يسهل وصفه ويصعب تعريفه – منهجا للعمل الإداري والاقتصادي والمالي يساعد على تحديد الأهداف وسبل تحقيقها والرقابة عليها ويضمن استمرارية مستدامة بأسلوب علمي يقام " أزمة الإدارة " ويفعل أسلوب " إدارة الأزمة " في ظل تخطيط استراتيجي بعيدا عن التخبط والعشوائية – كما سبق ذكره – وما نتج عن تلك العشوائية من اضطرابات اقتصادية ومالية سواء على مستوى الشركات أم على مستوى الدول.

فإذا كانت الحوكمة هي مجموعة القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق أهداف الشركات والاقتصاديات الوطنية، فالأمر إذن يعني وجود نظم تحكم تلك العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى البعيد وتحديد المسؤولية، مع شمول تلك النظم على آليات قوية تدعم متطلبات الإدارة والقيادة، والتدبير والضبط، فضلا عن الإفصاح والشفافية في اتجاه تدعيم الثقة بين أصحاب المصالح.

فلا جدال والأمر كذلك، من أن تحقيق سياسة ونظم حوكمة الجيدة في كافة ميادينها وعناصرها في أي شركة أو مجتمع، إنما هو رهن كفاءة الإدارة المنفذة والمشرعة لتلك السياسات والنظم ومستويات الأخلاق للقوى البشرية والإدارية.

ذلك أن القائمين بالتنفيذ من منطلق أخلاقهم الحميدة، يمكن لهم أن ينفذوا تلك السياسات والنظم بدرجة عالية من الإفصاح والشفافية، بل ويعالجون خلال التطبيق ما قد يعتريها من غموض أو قصور، حيث من دون سياج الأخلاقي الجيد، قد تحول أفضل السياسات والنظم إلى أسوئها وبالآتي يصعب تحقيق الأهداف المرغوب فيها.

فالواضح أن من أهم أسباب الانهيارات الاقتصادية والمالية في الدول والشركات – خلال العقدين الأخيرين– إنما ترجع إلى ضعف العمل بشكل مؤسسي وضعف النظم القانونية والرقابة المالية، وتلك أمور ساعدت على تزوير الحسابات والتلاعب في الأرباح والميزانيات، وتلك الأمور تتنافى مع أبعاد الأخلاق الحميدة، سواء بالنسبة لسن القوانين والنظم واللوائح أم تنفيذها. ويقول الله تعالى: " وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا "(29).

فإذا كانت الحوكمة الجيدة – في أهم جوانبها – تهدف إلى مقاومة أشكال الفساد المالي والإداري، فإن الأخلاق الحميدة، هي الإطار الأكثر مناسبة لتدعيم هذا الهدف، فالأخلاق الحميدة – من وجهة نظر الأديان جميعا – هي الجانب التطبيقي للإنسان في سائر أعماله ومعاملاته وعلاقاته بالناس.

ذلك أن من أهم خصائص الأخلاق الحميدة، مقاومة الفواحش ما ظهر منها وما بطن مثل: الكذب، الخيانة، التزوير، الحقد، الحسد، النفاق، المكر، الظلم، الخداع، الاحتكار، الحرام، الباطل، الكسب غير المشروع، وغير ذلك من ضروب الأخلاق السيئة.

كما تدعو الأخلاق الحميدة، إلى الاعتدال والوسط والصدق وإتقان العمل وغير ذلك من جواب الأخلاق الحميدة.

حينئذ، يكون باطن الإنسان شفافا يحاكي ظاهره، من أفعال أو أقوال، الأمر الذي يدعم تنفيذ متطلبات الحوكمة الجيدة بدرجة عالية من الإفصاح والشفافية والإدارة الرشيدة للاقتصاديات الوطنية بصفة عامة والشركات بصفة خاصة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل الأخلاق قابلة للتغيير، والوصول بها إلى مرحلة الاعتدال بين الإفراط والتفريط؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي وسائل وطرق اكتساب الأخلاق وتهذيبها؟ وهذا سوف نعالجه في العنصر الآتي.

ثالثا– طرق اكتساب وتهذيب الأخلاق:

"يدرس علم الأخلاق: الظواهر السلوكية الموجودة في المجتمع من العادات الأخلاقية: التي تمثل اعتقادات الناس بصدد الصواب والخطأ والخير والشر والعقوبة والإثابة بالإضافة إلى الأفعال التي تكمل أو تتبع هذه الاعتقادات، لهذا نجد علم الأخلاق يختص بإطلاق الأحكام القيمية على السلوك الإنساني، ولا يقتصر على وصف السلوك فحسب كعلم النفس، فالأخير وصفي بينما علم الأخلاق معياري " (30).

فالأخلاق: مكتسبة إذن من حيث كونها معيارية، فكل مولود يولد على الفطرة، قابلا للخير والشر ومن خلال التربية في المنزل والمدرسة البيئة المحيطة به يميل إلى أحد الجانبين...وبذلك يمكن غرس مبادئ الأخلاق الحميدة في الصغر ابتداء، وصقلها وتهذيبها في الكبر والميل بها إلى حد الاعتدال وفعل الخير والبعد بها عن مضامين الأخلاق السيئة كالخيانة والكذب فالأخلاق قابلة للغرس في الصغر والتغيير والتعديل في الكبر، وإلا بطلت الوصايا والمواعظ في هذا الشأن ولما قال الرسول – صلى الله عليه وسلم –: " حسنوا أخلاقكم " (31).

فالطفل أمانة عند والديه ومعلميه، وباطنه خالٍ من كل نقش أو صور، وبالآتي؛ فهو قابل لكل ما يتعود عليه، فإن تعود على صور الأخلاق الحميدة، نشأ عليها واعتنقها ودافع عنها – والعكس صحيح –.

وقد قسم " الإمام الغزالي " الكبار من الناس الذين فاتتهم فرصة تأديبهم أخلاقيا في الصغر إلى أربعة مراتب (32) الجاهل– جاهل وضال– جاهل وضال وفاسق– جاهل وضال وفاسق وشرير:

١. الجاهل: هو الإنسان المغفل الذي لا يميز بين الحق والباطل، أو الخير والشر، بل يحيا كما فطر عليه خاليا من جميع الاعتقادات، فهذا سريع القبول للعلاج الخلقي.
٢. الجاهل الضال: هو الإنسان الذي يكون قد عرف الشر، ولم يتعود العمل الصالح، وهذا قابل للعلاج الخلقي، وإن تطلب ذلك مضاعفة الجهد من معلميه، لإذابة ما رسخ في نفسه من كثرة الاعتياد على الفساد أولا، ثم غرسه صفة الاعتياد على الصلاح وحب الخير.
٣. الجاهل الضال الفاسق: وهو الإنسان الذي يعتقد في الأخلاق السيئة أنها الواجبة، وأنها حق وتربى عليها، وبالآتي تضاعفت عنده أسباب الضلال، وبالآتي فصلاحه في حاجة إلى جهد جهيد وإن كان ليس مستحيلا.
٤. الجاهل الضال الفاسق الشرير: هو الإنسان الذي نشأ وتربى على الرأي الفاسد، ويرى الفضيلة في كثرة الشر ويظن أن ذلك يرفع قدره، وهذا أصعب المراتب في إرجاعه إلى محيط الأخلاق، ومن الممكن لمثل

هذا أن يرجع إلى صوابه الخلقي، متى رأى المثل والقدوة في مجال الأخلاق الفاضلة الأمر الذي قد يشكل باعث في نفسه يحمله على مجاهدتها فيحسن خلقه.

إن مثل هؤلاء الناس، على مراتبهم السابقة، لابد أن يكونوا منتشرين في مواقع الأعمال الاقتصادية وغيرها، سواء في مجالات التقرير والتشريع أم وضع السياسات والنظم، أم التنفيذ والإدارة، بحيث يمكن أن تنعكس أخلاقهم على أعمالهم، وخاصة من أرباب المرتبتين الثالثة والرابعة، وما يترتب على ذلك من تسيب وتلاعب في البيانات والميزانيات، وانهيار الشركات والمؤسسات.

خلاصة:

إذا كانت الحوكمة الجيدة – من وجهة نظر علماء الاقتصاد المالي – تهدف إلى مقاومة أشكال الفساد المالي والإداري... فإن الأخلاق الحميدة، هي الإطار الأكثر مناسبة لتدعيم هذا الهدف، فالأخلاق الحميدة – من وجهة نظر جميع الأديان السماوية المعروفة – هي الجانب التطبيقي للإنسان في سائر أعماله ومعاملاته وعلاقته بالناس.

وبصفة عامة، العالم اليوم كله يعاني من أزمة ضمير وأخلاق لا أزمة موارد.

هوامش البحث:

1 WWW.ALWAFD.Org
2 WWW.UabNLine.Org
4 WWW.ALWAFD.Org
5 WWW.Usinfo.State.gov/Journal/oman.htm
6 State Building: Governance and World Order in 21 St Century (2004)

٧– سورة الشورى – آية ١٣.

٨–سورة المائدة – آية ٤٨.

٩– الإمام محمود شلتوت: " الإسلام عقيدة وشريعة "، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ط ١، ص ١٠.

١٠– د. محمد ممدوح العربي " الأخلاق والسياسة"، الهيئة القومية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٢، ص ٢٠.

١١– الإمام الغزالي " إحياء علوم الدين "، دار الحرم للتراث، مصر ١٩٩٦، ص ٧٧.

١٢– د. عبد المنعم حسين: " الإنسان والمال في الإسلام"، دار الطباعة والنشر بالمنصورة، ١٩٨٦، ص ٢٤.

١٣– د. عبد الستار فتح الله سعيد: " المعاملات في الإسلام"، سلسلة دعوة الحق، الرياض، السنة الثانية العدد ٢٠، سنة ١٩٨٢،ص ١٥

١٤– الإمام محمود شلتوات: " الإسلام عقيدة وشريعة " مرجع سابق، ص ص (٤٦٢–٣٦٣).

١٥– سورة القلم – آية ٤.

١٦– رواه الإمام مالك – الموطأ، ص ٥٦٤ رقم ٨.

١٧– ورد بلفظه في إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ج ٣، ص ٧٣.

١٨– سورة البقرة – آية ٢٦٩.

١٩– ورد بلفظه في الإسلام عقيدة وشريعة، مرجع سابق، ص ٤٦٤.

٢٠– سورة الأعراف – آية ٣٣.

٢١– سورة البقرة – آية ٣٠.

٢٢– سورة البقرة – آية ١٨٨ .
٢٣– سورة الفجر – آية ٢٠ .
٢٤– سورة القيامة – آية ١٤ .
٢٥– الإمام محمود شلتوت : " الإسلام عقيدة وشريعة " مرجع سابق، ص ٤٦٥ .
٢٦– ستيفن.ر.كوفي : " إدارة الأولويات " ترجمة د.السيد المتولي حسن، مطبعة جرير، من دون سنة نشر، ص ١٥٩ .
٢٧– ابن الأثير : " الكامل في التاريخ "، ج ٢، ص ٤٢٣ .
٢٨– سورة النساء – آية ٥ .
٢٩– جون هوسبرس : " السلوك الإنساني : مقدمة في مشكلات علم الأخلاق"، ترجمة وتعليق د. علي عبد العاطي محمد، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ص (٤١–٤٢) .